التحليل النحوي لما حُمل على المفعول به لشواهد الهمع

إعداد

حسام حسن العمري

مدرس بقسم اللغويات ، في مركز اللغات ،

الجامعة الهاشمية ، الأردن

التحليل النحوي لما حُمل على المفعول به لشواهد الهمع

حسام حسن العمري
قسم اللغويات، مركز اللغات، الجامعة الهاشمية، الأردن.
البريد الالكتروني: husam_omari.1985@yahoo.com

ملخص البحث

يهدف البحث إلى الكشف عن التحليل النحوي في توجيه ما حمل على المفعول به في أبواب (النداء والتعجب والتحذير والإغراء والاختصاص)، وبيان العلة التي دعت النحاة إلى حمل هذه الأبواب على باب المفعول به، معتمداً في ذلك على كتاب همع الهوامع للسيوطي لما له من قيمة تاريخية في مجال الدرس النحوي العربي، ومحللاً الشواهد فيه التي جاءت فيما حمل على المفعول به تحليلاً نحوياً، مستنداً في البحث إلى المنهج الوصفي الذي يقوم على الوصف والتحليل، مبيناً الأسباب التي دعت علماء النحو إلى عدّ هذه الأبواب ضمن المفعول به، ووصفها وبيان جوانب التشابه بين هذه الأبواب. وقد خلص البحث إلى أن هذه الأبواب حُملت على المفعول به تبعاً للمعنى التفسيري للتركيب، إذ إن عواملها غير ظاهرة، فأوّل النحاة عوامل لها وبقي أثر العامل بعد حذفه الواجب ظاهراً، وأن بعض البنيات في هذه الأبواب فقدت العلامة الشكلية أو الجوهرية أو كليهما. وقد توصل البحث إلى وضوح جهود النحاة في السعي وراء تحليل التراكيب وفق نظريتين: نظرية العامل ونظرية الإسناد. فكان لا بدّ من الاعتماد على مقدر محذوف وجوباً، بناءً على فكرة الإسناد. كما أشار البحث إلى اعتبار صيغتي التعجب القياسي جملاً فعلية لإمكانية القياس عليهما من الأفعال المتعدية. وإلى أن المنصوبات التي ألحقت بباب المفعول به كانت باعتبار المعنى. وأكد البحث على أن الفعل يحذف وجوباً في باب النداء، والإغراء والتحذير، والاختصاص ويبقى أثر الفعل ظاهراً على الاسم المنصوب، لذا ألحق بالمفعول به. وهذا دليل على اعتماد النحاة على فكرة الإسناد للكلمات التي لم يكن لها عامل ظاهرة في بنية التركيب.

الكلمات المفتاحية: الاختصاص، التعجب، النداء، الإغراء والتحذير، العلامة الجوهرية، العلامة الشكلية، ما حمل على المفعول به.

Syntactic Analysis of Constructions Treated as Objects in the Examples of *Hama' Al-Hawami*

Hussam Hassan Al-Omari
Department of Linguistics, Language Center, The Hashemite University, Jordan.
E-mail: Hussam_Omari.1985@yahoo.com

Abstract:
This study aims to explore the syntactic analysis behind the classification of certain grammatical constructions as objects (*maf'ul bihi*) in Arabic syntax, specifically in the contexts of vocative (*nida'*) , exclamation (*ta'ajjub*) , warning (tahdheer) , encouragement (ighraa') , and specification (ikhtisas). The study investigates the rationale that led grammarians to classify these structures under the category of objects, drawing upon Hama' Al-Hawami by Al-Suyuti due to its historical significance in Arabic grammatical studies. The research provides a syntactic analysis of the examples found in the text, employing a descriptive-analytical methodology to highlight the reasons behind this classification and the similarities among these grammatical constructions. The study concludes that these constructions were treated as objects due to their interpretative meaning within the syntactic structure. Since their governing elements are not explicitly stated, early grammarians postulated the existence of underlying syntactic operators, whose effects remained evident even after their obligatory omission. Additionally, some of these structures lost either their formal markers, essential syntactic properties, or both of them. From transitive verbs. And that the accusatives that were attached to the direct object were based on meaning. The research confirmed that the verb is necessarily deleted in the chapter of calling, enticement, warning, and specialization, and the effect of the verb remains apparent on the accusative noun, so it was attached to the direct object. This is evidence of grammarians' reliance on the idea of attribution for words that did not have an apparent factor in the structure of the sentence.

Keywords: Competence, exclamation, call, temptation and warning, essential sign, formal sign, what carried the effect.

الدراسات السابقة

- رسالة ماجستير بعنوان آراء نحاة الأندلس في كتاب همع الهوامع، لمعتز الحاج، قدمت في قسم اللغة العربية في الجامعة الإسلامية- بغزة، تعرض الباحث في الجزء –ث – الأخير منها للسيوطي ونحاة الأندلس، فدرس موافقاته لهم، ومخالفته إياهم، ومسائل تراوحت بين الاتفاق والاختلاف، وتظل هذه الدراسة محددة بنحاة الأندلس فقط.
- الإمام السيوطي ومواقفه من سابقيه من خلال كتابه: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (مقدمات النحو عينة)، د. مسعود غريب، قسم اللغة العربية، جامعة مرباح ورقلة الجزائر، مجلة فيلولوجي للدراسات اللغوية، يونيو ٢٠١٨. فمن خلال هذا البحث بيّن الكاتب كيف استطاع الإمام السيوطي أن يبدي رأيه وبقوة مرجحاً من الآراء ما يراه صواباً مرة، ومعارضا مرة أخرى، وموفقاً بين الآراء التي تبدو في ظاهرها متناقضة، ومتفردا بالرأي في الكثير من المسائل والقضايا النحوية، وبخاصة المشكلة منها. نذكر منها تفرده بتسمية (جمع المؤنث السالم(بـ)ما جمع بألف وتاء.

أما بحثنا الموسوم بـ "التحليل النحوي لما حمل على المفعول به" فهو يسلط الضوء على فكرة التحليل الذي اعتمد عليه علماء العربية في بيان الأبواب التي ربطها النحاة بباب المفعول به، مثل: الاختصاص، والإغراء والتحذير، والنداء...

خطة البحث

استند البحث إلى المنهج الوصفي الذي يقوم على الوصف والتحليل؛ لتحليل التراكيب التي حملت على المفعول به، قاصداً التحليل النحوي لها، وقد قسم البحث مبحثين ، أما المبحث الأول فقد حمل عنوان " التحليل النحوي نظرياً " وفيه تأكيد لجهود النحاة في بوادر التحليل ، وبيانٌ لمعنى التحليل النحوي ، وأما المبحث الثاني فقد حمل عنوان " التحليل النحوي تطبيقياً " وفيه تطبيق للتحليل النحوي للأبواب التي حملت على المفعول به وهي : التعجب ، والنداء ، والإغراء والتحذير، والاختصاص، معتمداً على شواهد الهمع، إذ أخذ لكل باب شاهدين أنموذجاً للتحليل.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

توالت ممارسات النحاة على اللغة في مستوياتها عامة ، والنحو والصرف خاصة ، فكان الفكر النحوي راسخاً في أذهانهم – وإن لم يفصحوا عنه – غير أن الدرس النحوي عند اكتماله لم يقتصر عمل علماء النحو فيه على إعراب الجملة ، وتحديد الوظيفة النحوية للمفردات ، بل استطاعوا أن يجدوا مبررات للحالات الإعرابية من خلال الاستناد إلى نظرية العامل ، فجهود علماء النحو بارزة وواضحة في التحليل النحوي في جميع أبواب الدرس العربي.

وقد حاول النحاة تقسيم الكلام إلى: اسم ، وفعل ، وحرف ، ووضعوا لكل قسم منهم علامات جوهرية تقتصر على قسم دون الآخر ، فكان النحاة يعتمدون في حالة افتقارهم للعلامات الجوهرية على العلامات الشكلية كالحركات مثلاً ، و" ال " التعريف وغيرها. بيد أنّ بعض التراكيب انزاحت عن علاماتها الجوهرية ، وظهرت فيها بعض العلامات الشكلية، التي لا تكاد تجزم بالقطع على أن الكلمة المحددة اسم أو فعل أو حرف ، ولكنّ النحاة أعربوها – ضمن التركيب – معتمدين على نظريتين : أولهما نظرية العامل ، وثانيهما نظرية الإسناد ، ولكنّ بعض هذه التراكيب جاء تحليلها النحوي عند النحاة اعتماداً على المعنى التفسيري للوصول إلى تطبيق النظريتين السابقتين.

وقد اتخذ البحث من كتاب همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي مادة رئيسة للتطبيق ، متخذاً شاهدين على كل باب من الأبواب التي حملت على المفعول به. وعليه تكونت محاور البحث بعد المقدمة من مبحثين أولهما: التحليل النحوي نظرياً، وثانيهما: التحليل النظري تطبيقياً، ففي المبحث الأول عرض البحث جهود النحاة في التحليل النحوي نظرياً،

هذه الجهود التي بنت فكرها النحوي على نظريتين: نظرية العامل ونظرية الإسناد، وجهودَهم في تقدير العوامل التي نصبت الأبواب المحمولة على المفعول به. وجاء المبحث الثاني موسوماً بالتحليل النحوي تطبيقياً، وفيه تحليل نحوي لعناصر التركيب المحمول على المفعول به، وبيانٌ للعلامات الشكلية والعلامات الجوهرية التي دعت النحاة إلى اعتبار الاسم المخصص مفعولاً به، وفق تقدير العامل المحذوف وجوباً.

ثم سجلت الخاتمة أهم ما توصل إليه هذا البحث من نتائج ، ثم أتبعت الخاتمة بثبت المصادر والمراجع.

التحليل النحوي نظرياً:

اجتهد نحاة العرب عند وضع نحو لغتهم في بيان العامل الذي دفعهم إلى هذا التقعيد أو الإعراب ، وبيان العلة فيه ، فما كان ظاهراً أكّدوه وما كان مضمراً أوّلوه ، فلم يترك النحاة جزءاً في النحو العربي إلا أظهروا براعتهم في تحليله وتفسيره وتأويله ، ولم يقفوا عاجزين عن قضية نحوية مثلما وقف بعض علماء العربية في العصر الحديث مناديين بأنّ الفتحة ليست علامة إعراب وإن كانت حركة فهي صوت يستخف العرب نطقه[1] ، فيرى إبراهيم مصطفى أنها لا تختص بفصيلة بعينها من الأسماء فلا علاقة بين النداء والمفعول المطلق والمفعول به[2].

١ – إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٣٧، ينظر ص٥٠. وهذه الفكرة تجدها عند عبد المعتال الصعيدي ، في كتابه " النحو الجديد " ، وأحمد الجواري في كتابه " نحو التيسير" وغيرهم.

٢ – دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها ، صاحب أبو جناح ، دار الفكر ، عمان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨ ، ينظر ص ١٤٥.

وعلى ذلك لا يمكننا الاتفاق مع ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى؛ لأن فيه دعوى للتخلي عن وظيفة نحوية مهمة في الدرس العربي ، وإن كان هذا الدرس أكثرَ الدروس احتمالاً للأوجه الإعرابية ، ولكن الظاهر – في الحقيقة – أن تعدد الأوجه الإعرابية لا يقتصر على المنصوبات وحدها ، وإنما تطرق الاحتمال الإعرابي إلى المرفوعات والمجرورات أيضاً ، وهذا التعدد ناتج عن التأويلات وتغير العوامل.

ومن هنا نصل إلى أن علماء النحو الأوائل لم يتجاوزا مبدأين من مبادئ نحوهم المتمثلين في نظرية العامل ، ونظرية الإسناد ، سعياً منهم للوصول إلى تحليل نحوي يعتمد على منهج ثابت ، وهذا التحليل النحوي يهدف إلى تمييز العناصر اللفظية الدلالية والتشكيلية المكونة للعبارة[١]، وعليه فإن التحليل النحوي يكون في " تمييز العناصر اللفظية للعبارة ، وتحديد صيغها ، ووظائفها ، والعلاقات التركيبية بينها بدلالة المقام والمقال"[٢]. فتحديد القسم الذي تنتمي إليه اللفظة مهم في الوصول إلى إعراب اللفظة وفق الوظيفة النحوية والوظيفة الوظيفية ، والوظيفة التركيبية.

وفي هذا البحث سنتبين هذه العناصر التي دعت النحاة إلى تأويل الأبواب التي حملت على المفعول به ، مشيراً هنا إلى أنّ علماء النحو استندوا على النظريتين الأساسيتين في نحوهم وهما العامل والإسناد ، فكان العامل المشترك لهذه الأبواب هو الفعل؛ وذلك لأن أقوى العوامل هو الأفعال، لأنه لا بدّ أن يعمل ، فلقوته في العمل حُمل عليه الاسم الذي

١ – المورد النحوي الكبير ، فخر الدين قباوة ، دار طلاس ، دمشق ، الطبعة السابعة ، ٢٠٠٥. ينظر ص ٨.

٢ – التحليل النحوي : أصوله وأدلته ، فخر الدين قباوة ، لونجمان ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢ ، ص١٤.

يتضمن معناه ، وقد أضاف الكوفيون دليلاً على قوته في أنه يعمل متقدماً كما يعمل متأخراً[1] ، وفي هذه الأبواب دليل آخر على قوته إذ إنه يعمل ظاهراً ومضمراً ، فلم يجد النحاة تحليلاً وتأويلاً غير اللجوء إلى تقدير فعل لبيان العامل في النصب ، وبيان طرفي الأسناد.

وقبل البدء بالجانب التطبيقي أسرد بعض الخواص التي تميز أقسام الكلام من اسم وفعل وحرف ، والعلامات الشكلية و الجوهرية ، فالاسم ما دلّ على معنى في نفسه ولم يقترن بزمان ، والفعل ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بزمان ، والحرف ما دلّ على معنى في غيره ، وقد حدد النحاة خواص للاسم وعلاماتٍ يعرف بها كقبوله للنداء ، وحرف التعريف ، والإسناد إليه ، والتنوين ، والإضافة ، وحددوا للفعل علامات يعرف بها كقبوله تاء الفاعل ، وتاء التأنيث ونون التوكيد ، وياء المخاطبة وغيرها [2]، أما الحرف فلا علامة له ، إذ يختص بمعناه من غيره[3].

التحليل النحوي تطبيقياً

سيتخذ البحث جانبه التطبيقي من الأبواب التي حملت على المفعول به وهي : التعجب ، والنداء ، والإغراء والتحذير ، والاختصاص . متتبعاً عناصر التراكيب المحددة ، مبيناً مدى ارتباط الكلمة بعلاماتها الشكلية أو الجوهرية ضمن التركيب ، والوظيفة التي تؤديها ، وعلامة المعنى

---

١ – العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ، خليل عمايرة ، دون ط .ت ، ينظر ص ٥٤.

٢ – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي ، تحقيق أحمد شمس الدين ، الجزء الثالث ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبع الأولى ، ١٩٩٨ ، ينظر : ص٢٢ –٢٤.

٣ – السابق ،ج١ ، ينظر ص ٣٩.

التفسيري في تحديد الأعراب ، والأسباب التي دفعت النحاة إلى إدراجها تحت المفعول به.

أولاً : التعجب :

يحمل التعجب من تسميته نصيباً ، إذ إنه من أغرب الجمل العربية تحليلاً ، وأكثرها افتقاراً للعلامات الجوهرية ، علماً بأن ثمة تشابه بين صيغة التعجب " ما أفعله " تحديداً وبين جمل تحمل معنى آخر غير التعجب ، كالاستفهام والنفي ، فإن " الإعراب هو الفارق بين المعاني ، ألا ترى أن القائل إذا قال : "ما أحسن زيد." لم يفرّق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالإعراب"[١]، غير أنّ هذا التشابه قد يكون السبب الذي قاد النحاة إلى الاعتقاد بفعلية صيغة التعجب.

فلو قُرِنَ حرف التعريف –بكونه علامة من علامات الاسم– مع وحدة " أفعل " لوجدنا أن المدلول الاستفهامي يقبل التعريف ، في حين لا يقبلها في مدلولي التعجب والنفي ، وهذا مؤشر دفع النحاة إلى اعتبار فعلية " أفعل " في صيغة التعجب.

والمتعجب منه يقع مفعولاً به ويعرب مفعولاً به لفعل مذكور لا إضمار فيه كغيره من الأبواب المحمولة على المفعول به ، وهذه الموقعية الإعرابية جاءت على المعنى و على العلامات الشكلية للمفعول به ، ويرى المبرد أن هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعوله والفاعل مبهم ، وهذا الإبهام هو الذي قاد العبارة إلى معنى التعجب[٢].

---

١ – الصاحبي في فقه اللغة ، ابن فارس ، تحقيق مصطفي الشويحي ، بيروت ، ١٩٦٣ ، ص ٦٦.

٢ – المقتضب ، المبرد ، الجزء الرابع ، ينظر ص ١٧٣.

واعتبر النحاة " ما " اسماً يدل على نكرة تامة لا توصف بمفرد ولا بجملة [١]، على الرغم من أن " ما " لم تحمل علامة من علامات الاسم ، إذ لا علامة وجودية له ، بل إن علامة الحرف عند النحاة ألّا يقبل شيئاً من علامات الاسم أو الفعل[٢] ،فأي علامة شكلية أو جوهرية دفعت النحاة إلى اعتبار " ما " اسماً مبهماً غير المعنى التفسيري الذي يخرجهم من ملابسات التركيب. فقد خصت " ما " بالتعجب لإبهامها ، وهذا الإبهام يؤكده أنها تقع على ما لا يعقل ، وفي صيغة التعجب يقع التعجب على المتعجب منه الذي يكون عادة غير عاقل[٣] ، مما دفع النحاة إلى الخروج بجواز " الابتداء بالنكرة لتضمنها معنى التعجب"[٤].

ويرى البحث أنّ ما دعا النحاة إلى تصنيف " أفعلَ التعجبية " فعلاً أنهم رأوها تحمل علامة جوهرية وهي أن الفعل المذكور في صيغة التعجب دائماً يكون من الأفعال المتعدية ، وأنه ليس من أفعال الألوان أو الخِلق أو المطاوعة أو الصفات التي لا تتعدى إلى مفعول به ، بل وجدوه من ضمن الأفعال المتعدية ، فأخرجوه عن الأفعال اللازمة ؛ مما دفعهم إلى إعطائه مفعوله[٥] ، على الرغم من افتقار الفعل إلى أهم العلامات الجوهرية للفعل وهي الحدث والزمن.

---

١ – الكامل في النحو والصرف والإعراب ، أحمد قبش ، دار الكتاب ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٤، ينظر ص ٢٠٠.

٢ – همع الهوامع ، السيوطي ، ينظر ص ٣٩.

٣ – علل النحو ، ابن الوراق ، تحقيق محمود جاسم الدرويش ، دون ط ، ت ، ينظر ص ٤١٠.

٤ – الكامل في النحو والصرف والإعراب ، ص٦٤.

٥ – المحور في النحو ، عمر بن عيسى الهرمي ، تحقيق منصور علي عبد السميع ، المجلد الثاني ، دار السلام ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٥ ،ينظر ص٦٨٣.

وفي صيغة " أفعلْ به " يرى أبو علي الفارسي أنها من فعل وفاعل ، ففي أكرمْ بزيدٍ! تقدّر على أنها أَكْرَمَ زيدٌ أي صار ذا كرامة[١]، واعتبر الفارسي الفعل فعلاً ماضياً في المعنى، وفعل أمر في الشكل ، فهذا الفعل حمل العلامة الشكلية لفعل الأمر ، ولكنه حمل العلامة المعنوية للفعل الماضي ، فضلاً عن أن فعل الأمر لا بدّ أن يكون فاعله مستتراً ، وفي هذه الصيغة يفسد الكلام إذا قُدّر فاعلٌ مستتر لهذا الفعل ؛ إذ إن الاسم المجرور بعد الفعل هو الفاعل ، بدليل أن الصيغة لا تحمل ضمير المخاطب ، وإنما تحمل الصيغة معنى الإخبار ، ولا ضير إن تحمل التراكيب دلالة أو معنى غير ما وضعت له أصلاً ، فابن فارس يشير إلى ذلك بقوله :" فالقول عندي في ذلك أن لفظ الأمر هنا للخبر ، كما وقع لفظ الخبر للأمر والدعاء"[٢] ، أضف إلى ذلك أن صيغة أكرمْ به لا تجوز أن تخاطب فلا تأمر ولا تنهى ،إذ إن هذا الفعل للمتعجب منه[٣] ، وفاعل صيغة " أفعلْ به " له نظائر في العربية ضمن الاستعمال القيدي ، فالفاعل يأتي مجروراً بحرف جر زائد والأمثلة كثيرة عليه في الشعر والقرآن وغيرهما.

وما قادنا إلى الحديث هنا عن صيغة " أفعل به " على الرغم من اكتفائها بالفاعل ، وعدم حاجتها إلى المفعول به ، هو أن النحاة قاسوا صيغة " أفعل به " الفعلية على صيغة " ما أفعله " التي أحدثت إشكالاً ، فاعتبروها فعلية بكونهما قياسيتان يقاس منها الأفعال التي تحقق شروط اسم التفضيل.

---

١ – المسائل المشكلة ، أبو علي الفارسي ، قرأه وعلق عليه يحيى مراد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ ، ينظر ص ٤٨.

٢ – السابق ، ص ٤٩

٣ – السابق ، ينظر ص٥٢.

وهنا سيبدأ البحث بتحليل التركيب إلى عناصره ، وسيقتصر التحليل على صيغة " ما أفعله " لاشتمالها على المفعول به أو ما حمل على المفعول به :

فالجملة تتكون من ثلاث كلمات ظاهرة ، وضمير مستتر ، وهي "ما": التي تفتقد إلى العلامات الجوهرية الدالة على الاسمية ، فجعلوها نكرة مبهمة بمعنى شيء ، لتدل على الاسمية في المعنى لا في الشكل . ثم بقي في الصيغة " أفعلَ + اسم " ، فلجأ النحاة إلى اعتبار " أفعل " فعلاً ماضياً لاحتوائه العلامة الشكلية وهي البناء على الفتح ، أما العلامة الجوهرية فهي مفقودة ؛ إذ لا زمن ولا حدث ، وهذا الفعل يلزمه فاعل ، فاعتبر النحاة الفاعل ضميراً مستتراً ، مما أجبرهم على إحالة الضمير إلى اسم ظاهر يسبقه فلم يجدوا سوى " ما "، فقد عدّوها اسماً مبهماً بمعنى شيء، وفي الاسم الذي يلي صيغة " أفعل " لا خلاف على اسميته ؛ إذ يمكن أن يسد مسده ضمير، فضلاً عن اشتماله على العلامة الشكلية للاسم وهي " ال " التعريف، والعلامة الجوهرية وهي الصورة الوجودية للأشياء أو الأسماء ، فعدّ النحاة الاسم مفعولاً به، إذ إن " المفعولية لا تليق بغير الاسم "[1] وإن افتقد العلامة الجوهرية للمفعولية وهي وقوع فعل الفاعل عليه، غير أن ما دفعهم إلى اعتباره مفعولاً به هو المعنى التفسيري الذي يشير إلى وقوع فعل الفاعل عليه.

وبالجملة ، نجد أنّه لا مبرر لجعل " ما " اسماً مبهماً إلا المعنى التفسيري الذي قدّره النحاة بكلمة " شيء "، بكونها في الشكل حرف اسماً في المعنى رغم افتقارها للعلامتين الجوهرية والشكلية ، إذ لا صورة وجودية لها ، ولا تعطي معنى وحدها بل تحتاج إلى غيرها لإفادة معنى، إلا أن

١ – همع الهوامع ، السيوطي ، ج١ ، ينظر : ص ٣٤

النحاة اعتبروها اسماً لإبهامها . وفي " أفعل " نجد أنّ ما يبرر للنحاة اعتبارها فعلاً ماضياً دون اسميتها مجيئُ الاسم بعدها منصوباً دائما – في السياق التعجبي – إذ لو كانت اسماً لجاء الاسم مجروراً على الإضافة كما في السياق الاستفهامي الذي يتساوى مع السياق التعجبي في شكله ، أضف إلى هذا المبرر قبولها لنون الوقاية مع ياء المتكلم ، وتشابهها مع صيغة " أفعل " الفعلية ، وعدم قبولها لحرف التعريف مثلما تقبله الصيغة ذاتها في المدلول الاستفهامي.

وفيما يلي تحليل نحوي لشواهد الهمع في باب التعجب:

١- ومُرّةُ يَحْمِيهِم إذا ما تَبَدّدوا ويَطْعَنُهُم شزْراً فأبرحْتَ فارسا[١]

جاء في المعجم المفصل أن هذا "البيت من الطويل، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص ٧١؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٠٢، ٣٠٧؛ والدرر ٥/ ٢٣٣؛ وسمط اللآلي ص ٣٨٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٠٧؛ والكتاب ٢/ ١٧٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩٠؛ وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ١٥١"[٢].

أي ما أبرحك فارساً ، فهنا شاهد على جواز حذف " ما " التي سدّ مسدها اسم ظاهر وهو " مرّة " ، ولكن الملاحظ هنا أن صيغة " أفعل " جاءت على صيغة الفعل الماضي حاملة علامة شكلية وهي قبول تاء المخاطب الفاعلة ، وعلامة جوهرية وهي الحدث والزمن ، ونصبها للمفعول

---

١ – السابق ، ج٣ ،ص ٣٦. البحر الطويل، * ومُرَّةُ يحميهم إذا ما تبدَّدوا ويطعنهم شَزْرًا فأبرحت فارسا، ينظر: المعجم المفصل في شواهد العربية، المجلد ٤، ص ٣١ ، جامع الكتب الإسلامية، إميل بديع بعقوب، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م، المعجم المفصل في شواهد العربية، مجلد ٤، صفحة ٣١، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

٢ – المعجم المفصل في شواهد العربية، المجلد ٤، ص ٣١.

بـه، وكـأنّ فـي الشـاهد إشـارة إلـى المعنـى التفسـيري الـذي بنـى عليـه النحـاة تقسيم المفردات وإعرابهم لها.

٢- يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شدَنَّ لنا من هَؤَلَيَّائِكُنّ الضّالِ والسّمُرِ[١]

جـاء فـي معجـم الشـواهد الشـعرية أن هـذا "البيـت مـن البسـيط، وهـو للمجنون في ديوانه ص ١٣٠؛ وله أو للعجري أو لبدوي اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله في خزانة الأدب ١/ ٩٣، ٩٦، ٩٧؛ والـدرر ١/ ٢٣٤؛ ولكامـل الثقفـي أو للعرجـي فـي شـرح شـواهد المغنـي ٢/ ٩٦٢؛ وللعرجي في المقاصد النحوية ١/ ٤١٦، ٣/ ٦٤٣؛ وصدره لعلي بـن أحمـد العُرينـي فـي لسـان العـرب ١٣/ ٢٣٥ (شـدن) ؛ ولعلـي بـن محمـد العرينـي أو لغيره فـي خزانـة الأدب ١/ ٩٧، ٩٨؛ ولعلـي بـن محمـد المغربـي فـي خزانـة الأدب ٩/ ٣٦٣؛ وبـلا نسـبة فـي أسـرار العربيـة ص ١١٥؛ والإنصـاف ١/ ١٢٧؛ وخزانـة الأدب ١/ ٢٣٧، ٥/ ٢٣٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٦٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٩٠؛ وشرح المفصل ٥/ ١٣٥؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٨٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٧٦، ٢/ ١٩١"[٢].

يشـير الشـاهد إلـى خـروج الفعـل " أميلح " إلـى خاصـية مـن خـواص الاسم وهي التصغير ، إلا أن النحاة لم يجيزوا ذلك إلا في الفعلين " أملح " و " أحسن " ، وفيما سواهما كان غير جائز ، ويلحظ في البيت قبول " ما "

---

١ – همـع الهوامـع ، السـيوطي ، ج٣ ، ينظـر : ص٣٧ ، وينظـر فـي: ج١، ص٢٤٧. قالـه العرجـي واسمه عبـد الله بـن عمـر بـن عمرو، ولقب بـالعرجي لأنـه كـان يسـكن عرج الطائف، وهو من شعراء قريش وممن شهر بالغزل، وهو من قصيدة رائية من البسيط

٢ – المعجم المفصل في شواهد العربية، المجلد ٣، ص ٥٣٨،جامع الكتب الإسلامية، إميـل بـديع بعقوب، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م، المعجـم المفصـل فـي شـواهد العربيـة، مجلد ٣، صفحة ٥٣٨، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

التعجبية لأداة النداء التي تختص بالأسماء ، غير أن النحاة أجازوا ذلك لاعتبارة أداة النداء أداةً للتنبيه، وحرف التنبيه يدخل على غير الاسم[١] ، ومجيئ المتعجب منه منصوباً بالتنوين دلالة على تصرفه وأنه ليس بمبني . وقد رُدَّ على الشاهد السابق بأن امتناع التصرف لا ينافي الفعلية[٢].

وهذان الشاهدان على صيغة " ما أفعله " في كتاب الهمع ، وباقي الشواهد كانت على صيغة " أفعلْ به " ، ولا حاجة لنا فيها لافتقارها لما يهم البحث وهو المفعول به.

وعلى ما سبق من شواهد يرى البحث أن " ما " افتقرت إلى العلامات الشكلية ، والعلامات الجوهرية ، غير أن النحاة اعتبروها اسماً للخروج من مأزق إحالة الضمير المستتر في الفعل " أفعل " ، وفي الشاهدين السابقين وجد البحث أن " ما " قد أظهرت علامتين للاسم أولهما أن " ما " سد مسدها اسم ظاهر بعد أن حذفت ، ويرى أن اعتبار " أفعل " فعلاً كان على على أساس العلامة الشكلية وهي الفتحة ، وعدم قبوله حرف التعريف برغم قبولها في المدلول الاستفهامي، في حين أنه افتقد للعلامة الجوهرية وهي الزمن والحدث ، وأن المتعجب منه يحمل العلامات الشكلية والجوهرية للاسم ، غير أنه لا يحمل علامة المفعولية وفق التركيب إلا بالاستناد إلى معنى التركيب.

وبالجملة ، فإن ما دفع النحاة إلى ذلك التحليل إيمانهم بأن الكلام لا يتأتى من حرف واسم ، ولا من فعلين ، ولا من حرفين ، ولا من حرف

---

١ – السابق ، ج١ ، ينظر : ص٢٥.

٢ – أي لكونه غير محتاج إليه للزومه طريقة واحدة ، إذ معنى التعجب لا يختلف باختلاف الأزمنة.

وفعل؛ لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد[١] ، فما كان من النحاة إلا اعتبار " أفعل " فعلاً ، وما بعدها مفعوله ومنصوبه ، وفاعله مستتر وجوباً لإبهامه ، وهذا الإبهام أدى إلى اعتبار " ما " اسماً مبهماً بمعنى شيء لمناسبة المعنى التفسيري لتركيب السياق التعجبي.

ثانياً : النداء :

يرى بعض النحاة أن المنادى يقع مفعولاً به بعمل فعل مقدر بـ (أدعو)، حذف الفعل من التركيب وجوباً لكثرة الاستعمال[٢]، وعند المبرد ينتصب المنادى بحرف النداء بكونه سد مسد الفعل[٣]، ولم يجمع بين حرف النداء والفعل؛ لأنه لا يجمع بين النائب والمنوب عنه[٤]، مما جعل النحاة يقولون بأن " المنادى مفعول به في المعنى "[٥].

إن عملية النداء لا تكون إلا بطرفين رئيسين في المعنى، أولهما المنادِي وهو الذي يشكل معنوياً ركني الجملة الفعلية، فهي على تقدير أنادي أو ينادي فلانٌ، وثانيهما المنادَى وهو الذي يشكل المفعول به لركني الجملة الفعلية، فهي على تقدير أنادي فلاناً أو ينادي فلانٌ فلاناً، بدليل أن المفعول به لا يكون منصوباً إلا بعد فعل وفاعل.

---

١ – همع الهوامع ، السيوطي ، ج١ ، ينظر : ص٤٦.

٢ – الكتاب ، سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، الجزء الأول ، الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ٢٠٠٤ ، ينظر ص ٢٩١.

٣ – المقتضب ، المبرد ، تحقيق عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ، الجزء الرابع ، ١٩٦٣، ينظر ص ٢٠٢.

٤ – همع الهوامع ، السيوطي ج٣ ، ينظر :ص ٣٣

٥ – السابق ، ج١ ، ص٢٤.

فالمنادى هو المقصود خطابه بحرف نائب مناب " أدعو " وشبهه لفظاً أو تقديراً، وبالتالي فهو شامل لكل مخاطب[١]، فقولهم نائب مناب الفعل " أدعو " تفسير لجملة النداء" وهذا تفسير للمعنى لا للإعراب "[٢]، فقد أصبحت جملة النداء على هذه الظاهرة جملة تصورية ، كأن يسأل رجل ينادي رجلاً آخر، ويقال له ما تصنع؟ فقال أنادي فلاناً أو أدعو فلاناً، وبالتالي فإنّ التحليل الإعرابي للنحاة افتقد إلى العلامة الجوهرية وهي وقوع فعل الفاعل على المنادى ضمن التركيب، في حين أن العلامة الشكلية وهي الفتحة ظاهرة على المنادى، ولكنها سرعان ما تختفي هذه العلامة الشكلية على الاسم المفرد واسم النكرة المقصودة، فظل النحاة متمسكين بمفهوم المفعول به وعدّوا الاسم الذي فقد العلامة الشكلية وهي الفتحة اسماً مبنياً في محل نصب.

وعليه يرى البحث أن النحاة نظروا إلى تفسير الجملة الندائية لبيان الإعراب كما لجؤوا في تحليل تركيب التعجب، فالنحاة قدّروا أفعالاً في باب النداء –والاختصاص والإغراء والتحذير اللذين سيتناولهما البحث بعد باب النداء – لبيان عامل النصب، فمن ذهب إلى أن الفعل هو العامل فهو مقدر، ومن ذهب إلى أن الفاعل هو العامل فهو مقدر، ومن ذهب إلى أن العامل كلا الطرفين المذكورين فهما مقدران؛ لكونهما مضمران إضماراً واجباً، ومن ذهب إلى أن المفعولية هي العامل فالمفعولية ظاهرة على الاسم

١ – المسائل النحوية في حل مشاكل الآجرومية ، علوي البحراني ، دراسة وتحقيق عيسى الوداعي ، دون ط ، ت ينظر ص١٥٤

٢ – الخلاف النحوي في المنصوبات ، منصور الوليدي ، عالم الكتب الحديث ، إربد ، جدارا للكتاب العالمي ، عمان ، الطبعة الأولى ،٢٠٠٦ ص١٥٧

المنصوب، إذ تظهر العلامة الشكلية عليه وهي الفتحة أو علامة النصب دون العلامة الجوهرية وهي المفعولية.

ويرى بعض النحاة أنّ تركيب النداء لا يعدُّ جملة يحسن السكوت عليها، بكون أن التركيب يفتقر إلى طلب بعد التنبيه، ولذلك لا تكون جملة النداء جملة إلا إذا اكتملت مع الجواب والطلب[١].

فقد أقام النحاة قاعدة النداء على اعتبار أن النداء مما يحمل على المفعول به، وهذا الاعتبار منطلق من نظريتين رئيسيتين في النحو العربي أولهما: نظرية العامل التي تفرض وجود عامل ينصب المنادى، وثانيهما: نظرية الإسناد، فلا بدّ أن تكون جملة النداء جملة تامة من حيث عنصري الإسناد، وهذان العنصران مفقودان في ظاهر جملة النداء، وبالتالي فإن لم يكونا ظاهرين فلا مناص من تقديرهما[٢].

وفيما يلي تحليل نحوي لشواهد الهمع في باب النداء:

١-أيا ظبيةَ الوَعْساءِ بينَ جُلاجلٍ وبين النّقا آأنت أمْ أمُّ سالم[٣]

جاء في معجم الشواهد الشعرية أن هذا "البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٧٦٧، وأدب الكاتب ص ٢٢٤، والأزهية ص ٣٦، والأغاني ١٧/ ٣٠٩، والخصائص ٢/ ٤٥٨، والدور ٣/ ١٧، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٢٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٥٧، وشرح شواهد الشافية ص ٣٤٧"[٤].

---

١ – التذييل والتكميل في شرح التسهيل : دراسة وتحليل اختيارات أبي حيان النحوية في كتابه ، أحمد القاضي ، دروب ، عمان ، ٢٠١٠، ينظر ص٣٠١.

٢ – الصراع بين التراكيب النحوية :دراسة في كتاب سيبويه ، عبدالله الكناعنة ، دار الكتاب الثقافي ، إربد ، ٢٠٠٧.

٣ – همع الهوامع ،السيوطي ، ج٢ ، ينظر : ص٢٧، بيت ذي الرمة من البحر الطويل

٤ – المعجم المفصل في شواهد العربية، المجلد ٧، ص ٣٩٨.

يتضح في النداء افتقارُ العلامة الجوهرية من حيث وقوع فعل الفاعل على المنادى، ويتضح أنّ إعراب المنادى كان حملاً على المعنى التفسيري والدلالي، وهذا من شأنه أن يخرج النداء من إنشائيته إلى جعله إخبارياً، وأن يتنافى مع تركيبه ودلالته، فنظر النحاة إلى تركيب معنى النداء وقاسوا الإعراب عليه، فكلمة " ظبية " في الشاهد حملت العلامة الشكلية، وفقدت العلامة الجوهرية وفأوّلوها لبيان العلامة الجوهرية في دلالة التركيب.

٢- هيا أمَّ عمرو هل ليَ اليوم عِندَكُم بغيبة أبصارِ الوُشاةِ سبيلُ[١]

وفي هذا الشاهد تظهر العلامة الشكلية، وتختفي العلامة الجوهرية أيضاً، فكلمة " أمَّ " جاءت منادى منصوباً، مع اختلاف العامل سواء أكان الفعل المحذوف، أو حرف النداء، أو نيابة الحرف، فالشاهد فيه أن النحاة قدّروا معنى الجملة بـ " أدعو أمَّ عمرو " فاختفت العلامة الجوهرية، وظلت العلامة الشكلية بعد حذف الفعل، فحمل النداء على المفعول به باعتبار المعنى والتفسير للتركيب.

أما عن تخريج هذا الشاهد فإنّ "البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١٥/ ٤٩١ (يا) ؛ وتاج العروس (هيا)"[٢] .

ثالثاً : التحذير والإغراء:

يرى السيوطي أن أسلوب الإغراء والتحذير من المنصوبات بإضمار فعل واجب الإضمار[٣] ، ومما يشير إلى وجود فعل محذوف أنه يجوز إظهاره في حالة عدم التكرار للمحذّر منه ، في حين إنه يحذف وجوباً إن

١ – السابق ، ينظر : ص ٢٧. وهو من البحر الطويل

٢ – المعجم المفصل في شواهد العربية، المجلد ٦، ص ٣٠٣.

٣ – السابق ، ينظر: ص ٢٦

كان المحذَّرُ "إيا" أو مكرراً أو متعاطفاً[1] ، وما عدا هذه الصور الثلاث يجوز فيه الإظهار.

ومما قاد النحاة على جعل الاسم المنصوب مفعولاً به –في حالتي الإغراء والتحذير– هو جواز إظهاره في تراكيب أخرى تحمل الدلالة ذاتها ،فهذه علامة شكلية وجوهرية في آن واحد ، فضلاً عن وجود " إيّا " التي تمثل ضمير نصب منفصل ،فهي ضمير وقع عليه فعل فاعل ، ولكن هذا الفعل مفهوم في الذهن ، وقد حذف سرعةً في التحذير أو الإغراء ، وفي " إيّا " ضمير يلازمها يعود على المخاطب المحذوف ، وهذه علامة أخرى على وجود فعل أمر حذف فاعله وجوباً ، وحذف الفعل أيضاً لكثرة استعماله واستشعاره في الذهن ، ورغبة في سرعة بلوغ المعنى وهو التحذير أو الإغراء.

وبالجملة ، فإن باب الإغراء والتحذير من الأبواب التي حملت على المفعول به ؛لاشتماله على علامات شكلية كالفتحة اللازمة للسم المحذر أو المغرى به ، وأخرى جوهرية كوقوع فعل الفاعل عليه ، وهذا يظهر جليّاً في حالة إظهار الفعل ، وقِسْ عليه في حالة الإضمار.

وفيما يلي تحليل نحوي لشواهد الهمع في باب الإغراء والتحذير:

١- فلا تَصْحَبْ أخا الجَهْلِ وإيّـــــاك وإيّـــــاه[2]

ورد في معجم الشواهد الشعرية أن هذا "البيت من الهزج، وهو بلا نسبة في الدرر ٣/ ١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٠"[3].

١ – السابق : ينظر : ص١٧

٢ – همع الهوامع ، السيوطي ،ج٢ ، ص ١٨. وهو من بحر الهزج

٣ – المعجم المفصل في شواهد العربية، المجلد ٨، ص ٢٩٢.

يشير الشاهد إلى وجود اسمين منصوبين دون إظهار عامل النصب فيهما، وهما " إياك "و " إياه "، ففيهما علامة جوهرية وشكلية أنهما من ضمائر النصب المنفصلة التي يكون عامل النصب فيها فعلاً، غير أن هذا الفعل حذف وجوبا مع " إيا " .

وبالجملة ، فإن التركيب يشتمل على ظاهر ومضمر ، أما الظاهر فهو الاسم المنصوب في التحليل النحوي إذ يظهر أنه مفعول به ، وأما المضمر فهما عاملا النصب في المفعول به المذكور ، وهما ركنا الجملة الفعلية أي الفعل والفاعل ، فما كان من النحاة إلا أن عدّوه من باب المفعول به ، قياساً على معنى التركيب ، وقياساً على جواز إظهار المضمر في بعض الحالات.

٢- أخاك أخاك إنّ مَنْ لا أخا لَه كساعٍ إلى الهَيْجا بغيرِ سلاحِ[١]

أما هذا الشاهد فإنه هذا "البيت من الطويل، وهو لمسكين الدرامي في ديوانه ص ٢٩؛ والأغاني ٢٠/ ١٧١، ١٧٣؛ وخزانة الأدب ٣/ ٦٥، ٦٧؛ والدرر ٣/ ١١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٢٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١٩٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٠٥؛ ولمسكين أو لابن هرمة في فصل المقال ص ٢٦٩؛ ولقيس بن عاصم في حماسة البحتري ص ٢٤٥؛ ولقيس بن عاصم أو لمسكين الدارمي في الحماسة البصرية ٢/ ٦٠؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٧٩؛ وتخليص الشواهد ص ٦٢؛ والخصائص ٢/ ٤٨٠؛ والدرر ٦/ ٤٤؛ وشرح شذور الذهب ص ٢٨٨؛ وشرح قطر الندى ص ١٣٤؛ والكتاب ١/ ٢٥٦"[٢].

١ – السابق ، ينظر: ص٢٠. الشاهد لمسكين الدارمي، وهو من البحر الطويل

٢ – المعجم المفصل في شواهد العربية، المجلد ٢، ص ١٣٧.

وفي الشاهد إشارة إلى وجوب حذف الفعل مع المُغْرَى به المكرر، إذ إن تقدير الجملة " الزم أخاك " فكان التركيب يتكون من فعل وفاعل مستتر وجوباً ومفعول به وقع عليه فعل الفاعل حقيقة ، فحذف الفعل وجوباً لتكرار المغرى به ، ورغبة في سرعة تحقيق المراد وهو التزام المغْرى به ، وعند حذف الفعل الذي كان فاعله مستتراً في الأصل ، فقد ظل على استتارته ، ولم يبقَ من التركيب سوى المفعول به ، وظل محافظاً على العلامة الشكلية – وهي النصب – في الحالتين حالة إظهار الفعل أو حالة إضماره.

رابعاً : الاختصاص :

يجري الاختصاص على ما جرى عليه النداء وليس نداء ، وهو منصوب بفعل مضمر لم يظهر[1] ، فالاختصاص عند النحاة مفعول به منصوب لفعل محذوف وجوباً تقديره أعني أو أخص.ومن المؤكد أن الفتحة عنصر من عناصر تحويل الجملة من معنى إلى معنى آخر في عدد من أبواب النحو أهمها الإغراء والتحذير ، والاختصاص ، فالكلمة المنصوبة في جملة الاختصاص منصوبة لتؤدي معنى آخر غير الذي كانت تؤديه في الجملة مرفوعة أو مضافة[2] ، " فالضمة والفتحة والكسرة علامات معانٍ وقرائن تدل على أبواب نحوية ودلالية ، وليست للإسناد والإضافة فقط"[3].

وباب الاختصاص يمثل جانبين جانب شكليّ ظاهري يشبه النداء يفضي إلى دلالة الاختصاص ، وجانب معنويّ دلاليّ يقود إلى معنى

---

١ – الكتاب ، سيبويه ، ج٢ ، ينظر ص ٢٣٣.

٢ – المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي : بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي ، خليل عمايرة ، دار وائل ، عمان ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤ ، ينظر ص١٨٨.

٣ – العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ، خليل عمايره ، ص٨٠.

الاختصاص ، غير أن الجانب الشكلي يظهر على شكل نداء وهو ليس بنداء ، لذا سأتطرق في هذا الباب إلى الجانب الدلالي لكونه يشتمل على المفعول به المنصوب على الاختصاص لا على النداء الذي سبق ذكره.

وفيما يلي تحليل نحوي لشواهد الهمع في باب الاختصاص:

١- نحنُ بني ضَبّةَ أصحابُ الجَمَلْ والموتُ أحلى عندنا من العسلْ[١]

جاء في معجم الشواهد الشعرية أن هذا "الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٦/ ٢٢٩ (ندس) ، ١١/ ١٢٣ (جمل) ، ٥٥٢ (قحل) ؛ وجمهرة اللغة ص ٢٦٩؛ وتاج العروس (بجل) ، (جمل) . وانظر قافية "الأسل"[٢].

نرى في الاسم المنصوب على الاختصاص علامة شكلية وهي النصب، في حين لم تظهر العلامة الجوهرية وهي وقوع فعل الفاعل عليه إلا في حالة التقدير للفعل المحذوف وجوباً، فحذف الفعل وجوباً للاختصار ولوضوح معناه سياقياً وظل عمله مستمراً على الاسم المخصوص، مما دفع النحاة إلى جعله من المفعول به، وبالتالي فإن المعنى التفسيري هو الذي قاد النحاة إلى جعله مفعولاً به.

٢- نحن بناتِ طـــــارقْ نمشي على النمـــــارقْ[٣]

وأما القول في تخريج هذا الشاهد، فقد ورد في معجم الشواهد الشعرية أن هذا "الرجز لهند بنت عتبة في أدب الكاتب ص ٩٠؛ والأغاني ١٢/ ٣٤٣، ١٥/ ١٤٧؛ ولها أو لهند بنت بياضة بن رياح (أو رباح) بن طارق الإيادي في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٠٩؛ ولسان العرب ١٠/ ٢١٧ (طرق)

---

١ – همع الهوامع ،السيوطي ، ج٢ ، ص٢٣. شاهد من الرجز

٢ – المعجم المفصل في شواهد العربية، المجلد ١١، ص ٢٨٩.

٣ – السابق ، ج٢ ، ص٢٤، لهند بنت عتبة، وهو على مجزوء الرجز

ولهند بنت بياضة بن رياح بن طارق الإيادي في معجم ما استعجم ص ٧٠؛ ولهند بنت الفند الزماني (سهل بن شيبان) في الأغاني ٢٣/ ٢٥٤؛ ولهند دون تحديد قي لسان العرب ١٠/ ٣٦١ (نمرق) ؛ وتاج العروس (نمرق) ؛ ولقرشية في جمهرة اللغة ص ٧٥٦؛ وبلا نسبة في الأغاني ١٢/ ٣٤٢؛ ومغني اللبيب ٢/ ٣٨٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧١؛ ومقاييس اللغة ٣/ ٤٤٩؛ والمخصص ١٣/ ٢١٠"[١].

وفي هذا الشاهد أيضاً غياب العلامة الجوهرية ، وظهور العلامة الشكلية ، فقد لاحظ النحاة خروج الاسم المنصوب على الاختصاص عن ركني الجملة ، فلجأوا إلى تأويل فعل مفهوم ذهنياً لذا حذف وجوباً ، وظل أثر عمله ظاهراً في الاسم المنصوب.

وفي ختام الحديث عن تحليل الأبواب التي حملت على المفعول به يرى البحث أن المنصوبات التي حملت على المفعول به تشترك في دلالة التنبيه فالنداء هو تنبيه المدعو ، والتعجب هو تنبيه لأمر لفت الانتباه وأحدث الدهشة ، والإغراء تنبيه المخاطب على أمر محمود ليلزمه ، والتحذير تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليحذره ، والاختصاص هو اسم نصب بعد ضمير متكلم يخصه أويشاركه فيه ، بقصد التنبيه إلى اختصاصه وتحديده عن سائر ما ذكر ، وبالتالي يمكن اعتبار الناصب لهذه الأسماء التي حملت على المفعول به ناصباً معنوياً هو القصد والتنبيه ، على الرغم من أن " المنصوبات متنوعة تؤدي وظائف دلالية لا يجمعها جامع فلا يمكن حصرها بحد واحد ومن هنا لم يحدها أكثر النحويين "[٢] ،

١ – المعجم المفصل في شواهد العربية، المجلد ١١، ص ١٤٢.

٢ – الخلاف النحوي في المنصوبات ، منصور الوليدي ، ص٧٩.

إلا أن ما يهمنا هنا أن الاسم المنصوب" ما اشتمل على علم المفعولية "[١] ، علماً بأن بعض النحاة قد ذهب إلى أن الناصب في النداء ناصب معنوي وهو القصد [٢] ، فلِمَ لا يقاس على الأبواب الأخرى التي احتملت معنى التنبيه والقصد ، مؤكداً هنا إلى أن الكلام لا يتعتبر كلاماً إلا إذا اشترط فيه القصد[٣].

١ – شرح المقدمة الكافية في عالم الإعراب ، ابن الحاجب ، تحقيق جمال عبد العاطي مخيمر ،الجزء الثاني مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧ ، ص ٣٨٧.

٢ – الهمع ،ج٢ ، ص٢٥ ، وقد رُدّ لأنه لم يعهد في عوامل النصب.

٣ – السابق ، ج١ ، ص٤٣.

الخاتمة

إن التحليل الإعرابي للجمل التي حملت على المفعول به مبنيٌّ على المعنى ، أو على علامة شكلية واحدة ،مع اختفاء العلامة الجوهرية ، فالنداء ألحق بالمفعول به لوقوع المنادى مفعولا به في المعنى التفسيري بتقدير الجملة " أدعو زيداً " ، والتعجب ألحق بالمفعول به لوقوع المتعجب منه مفعولا به في المعنى التفسيري بتقدير الجملة " شيءٌ أحسن هو زيداً " ، والإغراء والتحذير ألحقا بالمفعول به حملاً على المعنى التفسيري بتقدير الجملة " احذر الأسد ، والزم أخاك "، ومثل ذلك في الاختصاص إذ حمل عل المعنى التفسيري بتقدير " أخص فلاناً " أو " أعنيه "، فالعامل المقدر في الجملة التفسيرية حذف وجوباً وظل عمله ظاهراً على الاسم المحدد.

وبالتالي فإن هذه الأبواب (النداء ، والتعجب ، والإغراء والتحذير ، والاختصاص) أجمعت على بعض القرائن اللفظية أو العلامات الشكلية كالعلامة الإعرابية " الفتحة " الدالة على المفعول به ، ووظيفة الكلمة في العبارة ، والسياق الملفوظ ، إذ إن الأسماء المنصوبة اتفقت في المعنى فقط لا في التركيب حقيقة على أن فعل الفاعل وقع عليها ، واتفقت في الحذف و في تقدير المحذوف باستثناء التعجب ، وفي التنبه إليه ، وفي الرتبة والموقعية للكلمة في الجملة ونظام العربية ،إذ إن هذه الأسماء المنصوبة لم تشكل في أي حالة ركناً أساسياً من أركان الإسناد ، فكان اللجوء إلى تقدير هذين الركنين من أجل الوصول إلى تحليل الاسم المنصوب وبيان موقعه من الإعراب ، فكان لا بدّ من البحث عن محذوف يفسر المنصوب ، إذ إنه لا ينتصب شيء إلا على أنه مفعول أو مشبه بالمفعول في لفظ أو معنى[١] ، فضلاً عن تعيين الأداة ووظيفتها ومعناها.

١ – المقتضب ، المبرد ، ينظر ص ٢٩٩.

نتائج البحث

وقد توصل البحث إلى وضوح جهود النحاة في السعي وراء تحليل التراكيب وفق نظريتين: نظرية العامل ونظرية الإسناد. فكان لا بدّ من الاعتماد على مقدر محذوف وجوباً، بناءً على فكرة الإسناد.

كما أشار البحث إلى اعتبار صيغتي التعجب القياسي جملاً فعلية لإمكانية القياس عليهما من الأفعال المتعدية. وإلى أن المنصوبات التي ألحقت بباب المفعول به كانت باعتبار المعنى.

وأكد البحث على أن الفعل يحذف وجوباً في باب النداء ، والإغراء والتحذير ، والاختصاص ويبقى أثر الفعل ظاهراً على الاسم المنصوب ، لذا ألحق بالمفعول به. وهذا دليل على اعتماد النحاة على فكرة الإسناد للكلمات التي لم يكن لها عامل ظاهرة في بنية التركيب.

وأخيراً بيّن البحث أنّ حذف الفعل في النداء واجب؛ لعدم إخراج التركيب عن مدلوله، ووجوب حذفه في الاختصاص للاختصار ولوضوح معناه سياقياً، وفي الإغراء والتحذير يحذف وجوباً في ثلاث حالات حددها النحاة وهي إذا كان المحذر " إيا " أو مكرراً أو متعاطفاً؛ رغبة في سرعة التحذير أو الإغراء.

فهرس الشواهد الشعرية

الشاهد	نسبة الشاهد	البحر	اللغة
ومُرّةُ يحميهم إذا ما تبددّوا ويطعنهم شزْراً فأبرحْتَ فارسا	عباس بن مرداس	الطويل	حذف "ما" التعجبية من جملة التعجب
يا ما أُميْلحَ غِزْلاناً شدَنَّ لنا من هَؤُلَيَّائِكُنّ الضّالِ والسّمُرِ	منسوب لعدة شعراء	البسيط	قبول " ما " التعجبية لأداة النداء التي تختص بالأسماء
أيا ظبيةَ الوَعْساءِ بينَ جُلاجلٍ وبين النّقا آأنت أمْ أمُّ سالم	ذو الرمة	الطويل	كلمة " ظبية " في الشاهد حملت العلامة الشكلية، وفقدت العلامة الجوهرية وفأوّلها النحاة لبيان العلامة الجوهرية في دلالة التركيب
هيا أمَّ عمرو هل ليَ اليوم عِندَكُم بغيبة أبصارِ الوُشاةِ سبيلُ	مجهول	الطويل	ظهور العلامة الشكلية، واختفاء العلامة الجوهرية
فلا تَصْحَبْ أخا الجَهْلِ وإيّـــــاك وإيّـــــــــاه	مجهول	الهزج	وجود اسمين منصوبين دون إظهار عامل النصب فيهما
أخاك أخاك إنّ مَنْ لا أخا لَه كساعٍ إلى الهَيْجا بغيرِ سلاحِ	مسكين الدارمي	الطويل	وجوب حذف الفعل مع المُغْرَى به المكرر

المصادر والمراجع

١- **إحياء النحو** ، إبراهيم مصطفى ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٣٧.

٢- **التحليل النحوي** : أصوله وأدلته ، فخر الدين قباوة ، لونجمان ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢.

٣- **التذييل والتكميل في شرح التسهيل** : دراسة وتحليل اختيارات أبي حيان النحوية في كتابه ، أحمد القاضي ، دروب ، عمان ، ٢٠١٠.

٤- **الخلاف النحوي في المنصوبات** ، منصور الوليدي ، عالم الكتب الحديث ، إربد ، جدارا للكتاب العالمي ، عمان ، الطبعة الأولى ،٢٠٠٦.

٥- **دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها** ، صاحب أبو جناح ، دار الفكر ، عمان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨.

٦- **شرح المقدمة الكافية في عالم الإعراب** ، ابن الحاجب(٦٤٦) ، تحقيق جمال عبد العاطي مخيمر ،الجزء الثاني مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧.

٧- **الصاحبي في فقه اللغة** ، ابن فارس(٣٩٥) ، تحقيق مصطفي الشويحي ، بيروت ، ١٩٦٣ .

٨- **الصراع بين التراكيب النحوية** :دراسة في كتاب سيبويه ، عبدالله الكناعنة ، دار الكتاب الثقافي ، إربد ، ٢٠٠٧.

٩- **العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه** ، خليل عمايرة ، دون ط .ت.

١٠- **علل النحو** ، ابن الوراق ، تحقيق محمود جاسم الدرويش ، دون ط ، ت.

١١- **الكامل في النحو والصرف والإعراب** ، أحمد قبش ، دار الكتاب ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٤.

١٢- **الكتاب** ، سيبويه(١٨٠) ، تحقيق عبد السلام هارون ، الجزء الأول ، الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ٢٠٠٤.

١٣- **المحور في النحو** ، عمر بن عيسى الهرمي ، تحقيق منصور علي عبد السميع ، المجلد الثاني ، دار السلام ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٥.

١٤- **المسائل المشكلة** ، أبو علي الفارسي ، قرأه وعلق عليه يحيى مراد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣.

١٥- **المسائل النحوية في حل مشاكل الآجرومية** ، علوي البحراني ، دراسة وتحقيق عيسى الوداعي ، دون ط .

١٦- **المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي** : بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي ، خليل عمايرة ، دار وائل ، عمان ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤.

١٧- **المعجم المفصل في شواهد العربية**، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ_ ١٩٩٦م.

١٨- **المقتضب** ، المبرد ، تحقيق عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، الجزء الرابع ، ١٩٦٣.

١٩- **المورد النحوي الكبير** ، فخر الدين قباوة ، دار طلاس ، دمشق ، الطبعة السابعة ، ٢٠٠٥.

٢٠- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، السيوطي(٩١١) ، تحقيق أحمد شمس الدين ، الجزء الأول والثاني والثالث ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبع الأولى ، ١٩٩٨.

References :

1- 'iihya' alnahw , 'iibrahim mustafaa , lajnat altaalif waltarjamat walnashr , alqahirat , 1937.
2- altahlil alnahwi : 'usuluh wa'adalath , fakhr aldiyn qabawat , lunjman , altabeat al'uwlaa , 2002.
3- altadhyil waltakmil fi sharh altashil : dirasat watahlil aikhtiarat 'abi hayaan alnahwiat fi kitabih , 'ahmad alqadi , durub , eaman , 2010.
4- alkhilaf alnahwiu fi almansubat , mansur alwalidi , ealim alkutub alhadith , 'iirbid , jidaran lilkitab alealamii , eamaan , altabeat al'uwlaa ,2006.
5- dirasat fi nazariat alnahw alearabii watatbiqatuha , sahib 'abu janah , dar alfikr , eamaan , altabeat al'uwlaa , 1998.
6- sharh almuqadimat alkafiat fi ealam al'iierab , aibn alhajib , tahqiq jamal eabd aleati mukhayamar ,aljuz' althaani maktabat nizar mustafaa albaz , makat , altabeat al'uwlaa , 1997.
7- alsaahibiu fi fiqh allughat , abn faris , tahqiq mustafi alshuwayhi , bayrut , 1963 .
8- alsirae bayn altarakib alnahwiat :dirasat fi kitab sibwih , eabdallah alkanaeinat , dar alkitab althaqafii , 'iirbid , 2007.
9- aleamil alnahwi bayn muayidih wamuearidih , khalil eamayrat , dun t .t.
10- ealal alnahw , aibn alwaraaq , tahqiq mahmud jasim aldarwish , dun t , t.
11- alkamil fi alnahw walsarf wal'iierab , 'ahmad qabsh , dar alkitab , altabeat althaaniat , 1974.
12- alkitab , sibwyh , tahqiq eabd alsalam harun , aljuz' al'awal , alkhanjiu , alqahirat , altabeat alraabieat , 2004.
13- almihwar fi alnahw , eumar bin eisaa alharami , tahqiq mansur eali eabd alsamie , almujalad althaani , dar alsalam , altabeat al'uwlaa , 2005.

14- almasayil almushkilat , 'abu ealiin alfarisii , qara'ah waealaq ealayh yahyaa murad , dar alkutub aleilmiat , bayrut , altabeat al'uwlaa , 2003.
15- almasayil alnahwiat fi hali mashakil alajrumiat , ealawy albahranii , dirasat watahqiq eisaa alwadaei , dun t .
16- almasafat bayn altanzir alnahwii waltatbiq allughawii : buhuth fi altafkir alnahwii waltahlil allughawii , khalil eamayrat , dar wayil , eamaan , altabeat al'uwlaa , 2004.
17- almuqtadab , almabrad , tahqiq eabd alkhaliq eadimat , ealim alkutub , aljuz' alraabie , 1963.
18- almawrid alnahwiu alkabir , fakhr aldiyn qabawatan , dar tilas , dimashq , altabeat alsaabieat , 2005.
19- hamae alhawamie fi sharh jame aljawamie , alsuyutii , tahqiq 'ahmad shams aldiyn , aljuz' al'awal walthaani walthaalith , dar alkutub aleilmiat , bayrut , altabe al'uwlaa , 1998.
20- dirasat fi nazariat alnahw alearabii watatbiqatuha , sahib 'abu janah , dar alfikr , eamaan , altabeat al'uwlaa , 1998.